



جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الإقتصاد والمالية العامة

بجث بعنوان

أثر السياسة الضريبية
على جذب الاستثمار الأجنبي
(رسالة ماجستير)

إعداد الباحث

حمدي حمزه حمد

تحت إشراف

أ.د. / رضا عبد السلام إبراهيم

رئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

٢٠١٣ - ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون﴾ [النحل: ٧١].

﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون. وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ [النحل: ٧٥ - ٧٦].

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

(... رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (سورة النمل: الآية ١٩)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام سيد الأنام، سيد الأولين والآخرين ، وعلى آله
ومن سار على دربه واستن بسنتيه إلى يوم الدين أما بعد...

انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

فالحمد لله الذي منّ عليّ ويسرّ لي إتمام هذا الجهد المتواضع ، والذي ماكان ليتم لولا
فضل الله أولاً ثم بفضل أصحاب الفضل، الذين ذللو لي صعاب، أفاضوا عليّ
بعلمهم، ولم يبخلوا عليّ بنصحهم، حتى أثمر جهدي، وظهر هذا العمل المتواضع،
إلى خير الوجود. فإنه لتمام لمن تمام الأعمال وكمال الأخلاق، الأعتراف لذوي
الفضل بفضلهم وشكرهم وتقديرهم، لذا فإنني أقدم شكري وتقديري للدكتور
الفاضل/رضا عبدالسلام إبراهيم ، على ما بذله معي من جهد كبير ومتابعه مستمره، و
على ما منحني إياه من علم غزير، وإرشاد متواصل حتى انجز هذا البحث.

وانه ليطيب لي ويسعدني أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الإمتنان إلى جامعة المنصورة
التي فتحت ذراعها لكل متعطش للعلم والمتلهفين للمعرفة نسأل الله العلي العظيم أن
يحفظ هذه الجامعة لتبقى منارة للعلم والعلماء.

الشكر كل الشكر لله عز وجل على كرمه ونعمه التي أغرقتني بها اذ وفقني للوصول
إلى هذه المرحلة الدراسية، وله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه،

إلى كل من علمني حرفاً أهدي هذا العمل.

وأسئله الله الذي جمعنا في دنيا فانية في جنة قطوفها دانية، في جنات الخلد إن
شاء الله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وأرجو من
الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصاً متقبلاً لوجهه، وأن يجعله في ميزان
حسناتي يوم القيامة، انه على ما يشاء قدير.

الإهداء

إلى معلمنا الأول ... وسيد الكائنات وخير الخلق نبينا محمد(صلى الله عليه وسلم)
ونور البشرية...

الى كل من عرف حق ربه عليه فأطاعه، الى مثال الحب والحنان والتضحية،الى
من أستمد منها الدفاء والحنان،الى من سهرت على راحتى،الى من علمتني
وأرشدتني الى طريق الخير والهدى...

الى قدوتي ومصدر فخري والدي العزيز الذي اضاء دربي بالدعاء وتحمل في
تربيتي كل مشقة وعناء ..وواصل الليل والنهار من أجل يسمو بأبنائه،،،

الى والدتي العزيزة ...التي اطفأت شمعة عمرها لتضيء شمعة ابنائها،،،

الى من كشفت الحياه مقدار حبي وإحتياجي اليهم رمز المحبة والاخلاص(إليك
يامنبع الصافي الحنون..وألأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر، إليك
أهدي عباراتي وأزكى تحياتي..أمي...

الى إخواني وأخواتي الأحباب،،،

الى من تحملت معي مشتاق مسيرتي ...ووفرت لي أسباب السكينة والهدوء من
حولي زوجتي الغالية،،،

الى كل من وقف معنا في مشواري خلال هذا البحث ولو بكلمة أو بالأبتسامه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله،
وصحبه، ومن تبع هداه، وبعد:

تسعى غالبية الدول النامية - إن لم يكن كلها - لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، ومنها الدول الإسلامية، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، والإرتقاء بمستواه المعيشي.

باعتبار أن تحقيق هذه الأهداف، والغايات النبيلة يتطلب توفير موارد مالية، تفوق في الغالب ما يمكن تعبئته من مدخراتها المحلية، التي تتسم أصلاً بالضعف، بسبب ضعف متوسط دخل الفرد حيناً، وتسرب بعضها في أغراض غير اقتصادية حيناً آخر، وهروبها إلى الخارج تارة، لتحرم بلدانها من الموارد المالية المتاحة، التي يمكن الاستفادة منها في تمويل الاستثمار المحلي. الأمر الذي يجعل العديد من الدول الإسلامية مضطرة لا محالة إلى الاستعانة بمصادر التمويل الدولي، ومنه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كي تشارك هي الأخرى في تمويل التنمية الاقتصادية التي تعتبر التحدي الكبير الذي يواجه جميع الدول الإسلامية.

ومع تطور المجتمعات وظهور مايسمى بالعولمة وانفتاح الأسواق وهنا أصبحت الحاجة ملحة لجذب الاستثمارات والعمل على تطوير مشروعات التي تخدم المجتمع وتستخدم الحكومات الضرائب لجذب المستثمرين فمنحتهم حوافز ضريبية وإعفاءات إذا فاللضرائب دور هام لجذب الاستثمارات وتخفيف فائض مالى ولكن الاهم كيف تستخدم الدول الضرائب لتحقيق هدف جذب الاستثمار فمع

تطور المجتمعات وتطور النظرة للضرائب من منظور ضيق أصبح للسياسة الضريبية العديد من الأهداف واستطاعت بها العديد من الدول أن تحقق التقدم والتنمية وحرب الاستثمارات.

الفصل الأول

أثر السياسة الضريبية

تمهيد :

مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من بلد الى آخر سعيا وراء الربح وبما ان الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح فإن إنخفاضها تعد ميزة تنافسية تتمتع بها الدولة لجذب الاستثمار وعلى العكس فإن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي الى هجرة رؤوس الأموال الى الخارج اذا لم توجد معوقات قانونية وإدارية تمنعها من ذلك .

ومن ثم فمع تطور المجتمعات وظهور مايسمى بالعولمة وانفتاح الأسواق وعجز الدولة عن الحصول على مصادر التمويل الأخرى مثل القروض الخارجية وغيرها من مصادر التمويل أصبحت الحاجة ملحة لجذب استثمارات أجنبية لدعم عملية التنمية ورفع مستوى معيشة مواطنيها ، ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة لجذب الاستثمارات والعمل على تطوير المشروعات التي تخدم المجتمع وفي اطار سعيها لذلك فإن هناك العديد من الوسائل التي تسعى من خلالها الدول الى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولذا تلعب الضرائب دور هام في جذب الاستثمارات بإعتبارها وسيلة من وسائل جذب الاستثمار ، فلم يعد ينظر اليها - من منظور ضيق - بإعتبارها أداة لجباية الأموال فقط ، ولكن أصبح لها العديد من الأهداف الأخرى التي استطاعت أن تحقق لدولها التقدم والنمو. ومن سوف يتم تقسيم هذا الباب الى الآتي :

- ◀ عوامل جذب الاستثمار ومعوقاته .
- ◀ السياسات الضريبية وأهدافها .
- ◀ دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار .

الفصل الأول

عوامل جذب الاستثمار ومعوقاته

بعد ان تعرفنا فى الفصل التمهيدى على أهمية الاستثمار الاجنبى المباشر بالنسبه للدول الناميه خاصة بعد ان تضائلت قدرتها فى الحصول على المساعدات الاخرى اضافة الى انها وسائل غير مأمونه قد ترفع مديونيتها الخارجيه او قد تخل بتوازن ميزان المدفوعات لديها ، ومن ثم أصبحت تتنافس الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهدافها التنموية . ولذا فما هي العوامل التي تجذب الشركات للإستثمار في دولة دون أخرى وعلى الجانب

الآخر ماهي معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر . وهذا ما سوف نوضحه فيما يلي :

المبحث الأول : عوامل جذب الاستثمار .

المبحث الثاني : معوقات جذب الاستثمار .

المبحث الأول

عوامل جذب الاستثمار الأجنبي

فمن خلال الدراسات والابحاث نجد ان المستثمرين الاجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسى واقتصادى وقانونى وأن الاسواق المفتوحة وقلّة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الاساسية وانخفاض تكلفة الانتاج فكل ذلك يمثل عوامل أساسية فى جذب الاستثمارات الاجنبية والحفاظ عليها^(١).

ونجد أن العديد من الباحثين قامو بتجميع تلك العوامل فدوت وأحمد جمعها ٤٤٥ عامل اقتصادى واجتماعى وسياسى تؤثر على الاستثمار المباشر فى القطاع الصناعى بالبلدان النامية ، بينما جمعها تونج (١٩٧٨) فى ٣٢ عامل وذلك خلال دراسة على الولايات المتحدة الامريكية ، وفى دراسة أخرى لما روبخ (١٩٩١) حدد ٢٠ عامل وذلك بالنسبة للشركات الأوربية التى تعمل فى الولايات المتحدة الامريكية^(٢). وتختلف عوامل الجذب من دولة الى أخرى حسب نوعية القطاعات التي ترغب في تنميتها .

وكذلك تختلف عوامل الجذب حسب نشاط الشركة فشركات البترول لا تجذبها عوامل تجذب شركات أخرى . فالإستثمار الفندقى وشركات السياحة تهتم كثيرا بالعامل السياسى والإستقرار فنجد أن أكثر القطاعات تأثرا بالأوضاع السياسية عقب أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير هو القطاع السياحي . أما شركات البترول لا تهتم كثيرا بهذا الوضع ، وعلى هذا يمكن تقسيم عوامل جذب الاستثمار فى هذا المبحث الى الآتي :

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية .

المطلب الثاني : العوامل غير الاقتصادية .

1 (عمر بما تا تشاربا، وبيترج ، وسونيل شارما:- أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤس الأموال الخاصة ، مجلة التمويل والتنمية يونيه ١٩٩٧ ص٩ .

2 (د. رضا عبدالسلام : محددات الاستثمار الجنبى المباشر فى عصر العولمة دراسة مقارنة المكتبة العصرية ، ص٩٧ .

المطلب الأول

العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دور هام .قد يكون الدور الرئيسي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر فنجد أن حجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفائتها عامل هام للجذب ، حيث لعب هذا العامل دور رئيسي في جذب الاستثمار في دول شرق وجنوب شرق اسيا بالطبع مع العوامل الاخرى ، غير أن كبر حجم السوق لدولة مثل الصين ، والايدي العاملة في دول أخرى مثل ماليزيا وسنغافورة كان لهما دور هام في جذب الاستثمار وبالإضافة إلى هذا نجد أن المعاملة الضريبية ودرجة الانفتاح وقوة الاقتصاد القومي واحتمال تقدمه⁽¹⁾ وسنتناول سردها ببيان فيما يلي :

◀ درجة الانفتاح على العالم الخارجى⁽²⁾ :

يميل الاستثمار الاجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجى البعيدة كل البعد عن التشدد والتقييد ، فالتبادل لديها دون قيود وكذلك عناصر الانتاج الاخرى التى تضمن حسن الكفاءة الاقتصادية فى توجيهها وعدم وجود اي خلل فى هذه الاسواق . وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالإنفتاح الاقتصادي ويبعد عن فرض القيود .

◀ القوة التنافسية للاقتصاد القومى :

تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومى احد العوامل الرئيسية فى جذب الاستثمارات الاجنبية ، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسى للاقتصاد القومى كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية والعكس صحيح ولعل هذا يرجع إلى ازدياد المركز التنافسى معناه زيادة قوة وقدرة الاقصاد القومى على مواجهة اية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التى يسعى من أجلها المستثمر الاجنبى⁽³⁾.

◀ القدرة على إرادة الاقتصاد القومى⁽⁴⁾ :

-
- 1 (د. السيد عبدالمولى : المعاملة الضريبة للاستثمار الاجنبية ؛ دار النهضة العربية ، ص ١٠ .
 - 2 (د. نزية عبدالمقصود : دور السياسة الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ؛ رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٧ وما بعدها .
 - 3 (مصطفى عز العرب : الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٩٧ ، ٩٨ .
 - 4 (د. مصطفى عز العرب : الاستثمار الاجنبية . المرجع السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

انتقالات الاستثمارات الاجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وما تنهجه الادارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الارادة الاقتصادية على إرادة الاقتصاد القومي هي قيام الارادة بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات ومدى ثباتها واستقرارها ، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القومية على القدرة على ادارة الاقتصاد القومي الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

♦ قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه :

تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، والاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية ، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضائل فرص تقدمها في المستقبل . ويمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه^(١).

أ (معدل زيادة الناتج القومي : حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعنى ارتفاع فرص التقدم والتحسين فى الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لإشباع الرغبات الجديدة ، والتي سوف تتولد مع كل نمو فى هذه المعدلات .

ب (معدلات نمو عناصر الإنتاج : فهذه المعدلات تشير إلى احتمالات التقدم والتخصص الإنتاجى وتحديد السلع ونوعيتها التي يتم التعامل بها فى السوق العالمى ، فازدياد الكثافة البشرية ، وارتفاع نسبة التعليم يزيد من المهارة ، ويحسن من الإنتاج ، ويدعم التخصص فى السلع خاصة ذات الكثافة العمالية .

ج (شروط التجارة وقوة اتجاهاتها : حيث أن ارتفاع هذه الشروط أو انخفاضها سوف ينعكس على قوة الاقتصاد القومي ، فتحسن هذه الشروط يعنى المزيد من قدرة الدولة على مواجهة واردتها بأقل صادرات ممكنة ، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها ، لذلك فإن اتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية فى جنب الاستثمار الأجنبي من عدمه.

♦ النظام الاقتصادى المتبع فى الدولة : النظام الاقتصادى المتبع فى الدولة يكون محل اعتبار فى القرار الذى يمكن ان يتخذه المستثمر لمزاولة نشاطه فى دولة ما دون غيرها، فاذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالى الذى يدعم السوق الحر واعتماده الاساسى على القطاع الخاص ويتجه لتحرير التجارة هنا يجد المستثمر ما يبحث عنه فيؤدى ذلك الى تشجيع الاستثمار الاجنبى على عكس الدول التى تضع العديد من القيود على التجارة وعلى الاستثمار

1 (د. مصطفى عز العرب : الاستثمارات الاجنبية . نفس المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

في مجالاً عديدة منها فالاستفادة والحصول على الربح تكون كبيرة ومباشرة في حالة النظام الرأسمالي وهذا بالطبع ما يريده المستثمر لهذا يتجه لهذه الدول .

وبتطبيق كل تلك العوامل على قارة افريقيا بالاضافة كذلك للعديد من المخاطر والعقبات نجد أن كل تلك العوامل ضعيفة جداً وفي بعض الدول تكاد تكون منعدمة.

أما بالنظر إلى دول جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية نجد أن حكومات تلك الدول اتجهت نحو تحرير تجارتها والقيام بالعديد من الاصلاحات والاتجاه نحو الخصخصة ودعم الاقتصاد الحر والاهتمام الكبير بتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، وكذلك تقديم الدعم لهذه الشركات التي تاتي للاستثمار بهذه الدول.

فنجد أن العديد من الدراسات قامت ببحث العوامل التي تجذب الشركات ونجد أن كلا من هالند ووتون⁽¹⁾ سنة ١٩٩٨ توصلوا الى :

♣ أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية وعناصر البيئة ستكون بمرور الوقت هي الاقدر على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والاستفادة من مزاياه .

♣ أفادت تقارير الاستثمار أن الشركات متعددة الجنسيات تميل الى الاستفادة من ميزة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة فمنها على سبيل المثال : سيطرة اليابان على اسيا في حين أن الولايات المتحدة تسيطر على سوق دول أمريكا اللاتينية.

وبالتالي تظهر أهمية التقارب الجغرافي والاستثمار الاجنبي المباشر واضحا ، والدليل على ذلك تزايد كمية الاستثمارات المتجهة الى الدول النامية الاقرب الى اليابان . ويرجع ذلك الى : تقليل تكاليف النقل ، وقربها للدولة الام . و تشابه وتقارب ادواق المشترين والمستهلكين مع ادواق الافراد في الدولة الام ومن ثم لا تجد هذه الشركات صعوبة في تسويق منتجاتها . كل ذلك يؤدي الى سيطرة اكثر وأكثر .

نظرية كوتريل وكين (١٩٩٣) : توصل الى ان الشركات الامريكية تركز انشطتهما في الدول التي تتميز بكبير حجم السوق الداخلي مع توقعات بالتوسع في التجارة ودون اعتبار لتكلفة عنصر العمل اي ان تلك النظرية تصيف لنا عاملا اخر الا وهو كبر حجم السوق فهناك العديد من العوامل التي تنتظر اليها الشركات في اتجاهها للاستثمار خارج اراضيها .

دراسة saskia k.s wilhelms :

حول تحليل العناصر المحددة لجذب الإستثمار الأجنبي في ٦٧ دولة نامية للفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٩٥ ، توصل إلى أن العوامل على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة هي أقل أهمية مقارنة بالعناصر المحددة على مستوى البلدان وتتمثل هذه العوامل فيما يلي^(٢) :

1 (د. رضا عبدالسلام : نفس المرجع السابق ، ص ٩٨ وما بعدها

2) Saskia K.S.Wilhelms (1998) : L'investissement étranger direct et ses elements déterminants dans les économies naissante, washington ,Agence des etats unis pour le développement international ,juillet 1998,pp :28-34.Voir Site Internet : www.eagerprojet.com .

١ - التكيف الحكومي :

التكيف الحكومي يؤدي إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر لأنه يقلص عدم الإستقرار الإقتصادي ، السياسي والقانوني والإداري وبالتالي يقلص من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية :-

أ - الإنفتاح الإقتصادي :

فزيادة الإنفتاح الإقتصادي يساهم في زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. ويقصد بالإنفتاح الإقتصادي أن الأسواق حرة أي هناك تدخل ضعيف للدولة في الأسواق ،حيث ان نظام التصدير والإستيراد مفتوح .

ب - النزاهة والشفافية القانونية والإدارية :

فإبطال العقود من طرف الحكومة ، والمصادرة ، الرشوة وتسلط الحكومة ، إحترام القانون وحالة العدالة ونوعية الوظيفة العمومية كلها عوامل تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. ولكن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها إرتباط إيجابي أكثر قوة مع الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى وذلك لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الإستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله إلى الميناء كما أن حالة العدالة تبين أن إحتمال إبطال العقود من طرف الحكومة هو ضعيف وأن حقوق المستثمر محمية بالقانون .

٢ - تكيف السوق :

الأسواق التي تعمل جيدا تزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. ويتم قياس مدى تكيف السوق بالمتغيرات التالية¹ :

أ - التكيف الإجمالي للسوق :

يقاس التكيف الإجمالي للسوق بالنتائج الوطني الخام PNB حسب الفرد، وكذلك بالعدد الإجمالي للسكان. فالنتائج الوطني الخام حسب الفرد يدل على مستوى التطور الإقتصادي وإنتاجية الإقتصاد، أما العدد الإجمالي للسكان فيبين بعد السوق أي حجم السوق. ومن خلال الدراسة المشار إليها سابقا تبين أن هناك إرتباط سلبي بين الإستثمار الأجنبي والنتائج الوطني الخام مما يعني أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقبل درجة ضعيفة للتطور

مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية .

¹ مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مرجع سابق ص ٧٨ وما بعدها .

الإقتصادي وهذا ما يثبتته الواقع العملي حيث نلاحظ الإستثمار الأجنبي المباشر حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض.

أما فيما يخص العدد الإجمالي للسكان فهناك إرتباط إيجابي بين هذا المتغير والإستثمار الأجنبي المباشر ولكنه إرتباط ضعيف جدا مما يعني أن السوق الكبير له أثر إيجابي خفيف على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تفند ما تفترضه العديد من النظريات بأن بعد السوق له أثر قوي على الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا لايلغي أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

ب- نسبة عدد سكان المدن من إجمالي السكان :

نتائج الدراسة بينت أن هناك إرتباط إيجابي قوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتمدن . فحسب المستثمرين الأجانب ، فإن الآثار السلبية للازدحام كالتلوث والاحتفاظ السكاني تعوض بالآثار الإيجابية للتجمع السكاني كسهولة الوصول إلى المؤسسات السياسية والمالية، هياكل قاعدية أفضل، يد عاملة أكثر تنوع وأكثر إتساع .و الحصول على الطاقة . زد على ذلك فالإستثمار الأجنبي المباشر له إتجاه إلى التركز في عاصمة البلد خصوصا في البلدان التي لها هياكل قاعدية ضعيفة .

ج- كثافة سكان الأرياف :

كثافة سكان الأرياف هو مرتبط إيجابيا مع الإستثمار الأجنبي المباشر أي أن هذا المتغير يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر لأن كثافة سكانية كبيرة في الأرياف تعني تطوير الهياكل القاعدية لهذه المناطق ودمجها ضمن المناطق الحضرية .

د - تكيف سوق السلع والخدمات¹ :

التجارة (نسبة مئوية من PNB) :

هناك إرتباط إيجابي وشديد بين حجم التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر. بعبارة أخرى ، المستثمر الأجنبي يفضل حرية التبادل على الحواجز التجارية ،مما يعكس رغبته في إستيراد العناصر الداخلة في الإنتاج وتصدير المنتجات بشكل سريع وفعال. الإرتباط المرتفع بين التجارة والإستثمار الأجنبي يعيد النظر في المفهوم الذي أعتبر أن الإستثمار الأجنبي يستفيد من الحواجز التجارية، بمعنى أن الأجانب يستفيدون من الأنظمة المحلية لإحلال المنتجات المستوردة.

¹ مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مرجع سابق ص ٨٠ وما بعدها.

الإيرادات الضريبية (كنسبة من PNB) :

الإيرادات الضريبية المرتفعة لها إرتباط سلبي قوي مع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. الأثر الشديد والسلبى للضرائب المرتفعة على الإستثمار الأجنبي تفسر بأن الضرائب مهما كان شكلها تؤثر على أعمال المستثمر الأجنبي. ومن المعروف أن في البلدان النامية الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية تأتي من الضرائب التجارية مما يؤثر بشدة على عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالواردات والصادرات .

هـ - تكييف سوق رأس المال :

- القرض المحلى الممنوح من طرف القطاع البنكي (كنسبة مئوية من PNB) :
منح القروض هو في إرتباط إيجابي مع الإستثمار الأجنبي المباشر أي أن منح القروض يعمل على زيادة الإستثمار الأجنبي. فالمستثمرون الأجانب يرون بأن القروض والأنظمة البنكية غير ملائمة في البلدان النامية وبالتالي يلجئون إلى الحصول على القروض من بلدانهم الأصلية .

و- الاستعمال التجاري للطاقة :

الإستعمال التجاري للطاقة له إرتباط قوي وشديد مع الإستثمار الأجنبي المباشر. المستثمرون الأجانب إنشغالهم الأساسى فيما يخص الهياكل القاعدية هو الحصول على الطاقة ووسائل الإتصال. فعامل الطاقة يمكن أن يعتبره المستثمر الأجنبي كتعويض عن الهياكل القاعدية الضعيفة.

٣ - التكييف فيما يخص التعليم :

فالنسبة المرتفعة للتعليم تعني وجود يد عاملة متعلمة وهذا مما يزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

٤ - التكييف الإجماعى الثقافى :

ويقصد بذلك السوكات والإتجاهات المحلية للبلد المضيف القادرة على التأثير عن دخول الإستثمار الأجنبي المحلى .

المطلب الثاني

العوامل غير الاقتصادية

تنقسم العوامل غير الاقتصادية الى عوامل سياسية وقانونية و عوامل أخرى:

أولا / العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به فى التأثير على اتجاه الاستثمارات الاجنبية ويأتى فى مقدمة هذه العوامل :

♦ درجة الاستقرار السياسى، ذلك ان الاستقرار السياسى معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الاجنبية واحتمالات نموها ، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبياً^(١).

فبالنظر الى الوضع فى مصر كشف تقرير البنك المركزى المصرى عن أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى مصر تراجعت خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٠ - ٢٠١١ بنسبة بلغت ٣٤,١ % لتصل الى ١,٥ مليار دولار مقابل ٢,٤ مليار دولار فى الربع الأخير من ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ وذلك نظرا لغياب الإستقرار السياسى وهو الامر الذى يؤدي الى تخوف المستثمرين على استثماراتهم فى مصر وتوقع الخبراء استمرار تراجع الاستثمارات حتى تستعيد مصر استقرارها الأمنى والسياسى^(٢) .

♦ طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلد المصدر والمضيف :

تتحكم العلاقات السياسية والدبلوماسية فى انتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المصدرة لهذه الاستثمارات والبلد المستوردة لها نظرا لما لمقدار التسهيلات التى تكفلها مدى الترابط الساسية بين هذه الدول.

نوع النظام السياسى : يؤثر النظام السياسى فى الدولة المضيفة على معدل جذب رؤوس الأموال الواردة اليها ، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطنى والاجنبى ، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون ، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله فى تلك الدولة ، وذلك بخلاف النظم الدكتاتورىة التى ينفرد قاداتها بالقرار السياسى دون الرجوع الى الشعب ، ولا

1 (د. رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ،

١٩٩٨ ، ص ٣٨ وما بعدها .

2 (شروق حسين : الإستقرار الأمنى والسياسى السبيل الوحيد لجذب رأس المال الأجنبي ، بدون دار نشر ، ٢٠١٢ ، ص

٢٢ .

يسود فيها احترام الحقوق ، مما يعرض رأس المال للخطر ، وبالتالي يعرض المستثمر الاجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد^(١).

وبتطبيق هذا العامل الهام نجد أن الاوضاع السياسية فى قارة افريقيا غير مستقرة دوماً ، فهذا الاضطراب السياسى يجعلها بيئة غير صالحة للاستثمار وهذا على نقيض الدول التى استطاعت أن تتخطى الحروب والصراعات السياسية وتتجه نحو دعم اقتصادياتها ، وخير مثال دولة انجولا فوفقاً لتقرير الاستثمار فى العالم لعام ٢٠٠٠ كانت انجولا على قمة دول القارة جذبا للاستثمار . وقد حققت زيادة ملحوظة فى نصيبها من الاستثمار خلال التسعينيات .

ثانياً : العوامل القانونية

يوجد العديد من العوامل القانونية التى ينظر اليها المستثمر فينظر الى قوانين الدولة والقضاء بها ومدى النزاهة ، وكذلك قدرة الدولة على حماية الاستثمار وكذلك الحوافز الى تقدمها الدولة .

وتتمثل فيما يلى ^(٢):

♦ الأنظمة القانونية التى تحكم الاستثمارات الأجنبية فى البلد المضيف خاصة القواعد التى تسمح بدخول الاستثمارات ، وتحديد الشكل القانونى الذى يجب أن تتخذه ، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها .

♦ الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتى تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد والحماية : ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الارباح والأصل الراسمالى .

♦ الطريقة التى يتم بها تطبيق القوانين التى تحكم الاستثمارات الاجنبية، ودرجة الكفاءة فى التطبيق ،وكيفية حل المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية . ذلك أن من أكثر الاشياء الى تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله فى دولة ما عدم توفر حماية كافية فى القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود والاسواق فى التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد فى إجراءات التقاضى^(٣).

1 (د. رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ .
2 (د. رمضان صديق : الضمانات القانونية والحوافز الضريبية . نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ ؛ و د. السيد عبد المولى : نفس المرجع السابق ، ص ١٠ .
3 (د. ابراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولى بشأن معاملة الاستثمارات الاجنبية مصر المعاصر ٨٣١ العدد ٤٢٧ يناير ١٩٩٢ ، ص ٨ .

♦ مدى قدرة الدولة المضيفة على تنفيذ الأحكام القضائية :

فوجود نظام يمكن الاعتماد عليه لتنفيذ العقود وكفاءة المحاكم ومستوى الفساد ، كل هذا عوامل ينظر اليها بعين الإعتبار عند اتخاذ قرار الإستثمار اذا فلا بد أن تكون الدولة لديها الية لتنفيذ القوانين لان ضعف تنفيذ احكام القانون معيق للاستثمار^(١).

♦ مدى وجود واحترام النصوص القانونية التي تدعم المنافسة وتكافح الاحتكار ، فيصبح معيار الكفاءة وجودة المنتج هو المعيار الاساس بالنسبة لمدى استمرار النشاط الاستثمارى حيث يصبح المستهلك هو صاحب السيادة .

ثالثا : عوامل أخرى

وإضافة إلى ماسبق نجد ان هناك بعض العوامل تجذب الشركات ولكن قد تتفرد بها دول دون أخرى .

١ - توفير المتطلبات المهنية وعناصر البنية الأساسية

نجد أن هالندوتون (١٩٩٨)^(٢) توصلو الى أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهنية وعناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت أجدر على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر .

٢ - عامل الموقع المتميز للدولة

وكذلك عامل الموقع المتميز للدولة كونها مركز جغرافى بين الاسواق الرئيسية أو موقع يمثل بوابة رئيسية للطرق والمطارا والبحار الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية وخير مثال على ذلك دولة سنغافورة اضافة الى عوامل جذب كثيرة فى هذه الدولة الا ان كونها ميناء وقربها من دول كثيرة جعل منها منطقة جذب للعديد من الشركات الباحثة عن بيئة جيدة للاستثمار .

٣ - الظروف المناخية

قد تكون الظروف المناخية عامل جذب فقد تساعد فى نمو بعض السلع الرئيسية مثل القهوة والبن فى البرازيل والشاى فى الهند ومن نشوء الكثير من الصناعات الكبرى التي تجذب الاستثمار الاجنبى.

1 (د. جمال الدين ابوبكر محمد : دور السياسة الضريبية فى التوزيع القطاعى للاستثمارات فى مصر ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤ .

2 (د. رضا عبدالسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

٤ - نوع البنية التحتية

تعتبر تطور وسائل النقل ووفرته من أهم عوامل الجذب وتوافر الاتصالات السلكية والسلكية .

٥ - العائد على الاستثمار

يعد احد العوامل الهامة المؤدية لتشجيع وجذب الاستثمار ويقضى الوصول اليه معرفة تكلفة الاستثمار من ناحية واليرادات الصافية من المشروع الذى ينوى المستثمر القيام به من ناحية ثانية وهو ما يطلق عليه الكفاية الحدية لرأس المال والتي تعرف بانها معدل ضخم غير معلوم المقدار يجعل اليرادات الصافية أو الربح المتوقع من الاستثمار مساويا لتكلفة الاستثمار^(١). وحتى يتم الاستثمار لابد ان يكون سعر الخصم أعلى من سعر الفائدة ، او على الاقل مساويا له^(٢).

٦ - الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى

يقصد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى كمية راس المال التى يمكن ان تستثمر بكفاءة أو بمعدل ربح مرتفع فى الدول^(٣). وتشمل أيضا هذه الطاقة الاستيعابية حجم ما لدى الدولة من طاقات معطلة متمثلة في عناصر الإنتاج الأخرى بخلاف راس المال ، مثل توفر الأيدي العاملة .

1 (د . عبدالحفيظ عبدالله : المدخل لدراسة الشريعة الاقتصادية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٠٠ .

2 (د . حسين عمر : الاستثمار والعولة ، دار الكتاب الحديث ، بدون سنة نشر ، ص ٥٧ .

3 (د . صفوت عبدالسلام عوض الله : الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية فى مصر ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .

المبحث الثاني

معوقات جذب الاستثمار الأجنبي

طبقاً لتقارير الاستثمار العالمي فإن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه للدول المتقدمة ولدول شرق وجنوب شرق آسيا أما دول إفريقيا والدول النامية تحصل على نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات وتتجه أغلبها لدول معينة في القارة على الرغم من تمتع هذه القارة بالكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والكثير من الطاقات المعطلة الأخرى التي تجعلها مثل دول النمر الاسيوية " شرق آسيا " .

ولذا يثور التساؤل عن ما الذي يعيق هذه القارة عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولتوضيح ما سبق فسوف يتم تقسيم هذا المبحث الى ما يلي :

المطلب الأول : بيان معوقات الاستثمار .

المطلب الثاني : بيان للمعوقات في بعض البلدان العربية .

المطلب الأول

بيان معوقات الإستثمار

تتمثل معوقات الإستثمار فيما يلي :

أولاً :

المعوقات القانونية

أوضحنا سابقاً أن من ضمن محددات جذب الاستثمار هو قوة القانون ووجود آلية لتنفيذ الاحكام والقوانين فمدى قدرة الدولة على تنفيذ الاحكام من اهم عوامل الجذب التي تتيح للمستثمر الاستثمار لضمانة أن الدولة قوية وتستطيع انقاذ القانون بها إذا كيف يكون القانون عامل طرد للاستثمار؟

يتبين من دراسة ميدانية ، قام بادراها أحد الأجهزة العربية المعنية بشؤون الاستثمار أن أهم العناصر ذات الصبغة القانونية المعوقة للاستثمار تتمثل في كثرة القوانين وتضاربها والغموض فيها وعدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر والقيود الواردة على تملك الاراضى والعقارات وعلى حركة رأس المال وتحويل الارباح وفرض التسعيرة الجبرية على المستثمر وإلزامه بالمشاركة المحلية وعدم استقرار قوانين الاستثمار وعدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب^(١).

وهذه الدراسة حددت المعوقات القانونية اجمالاً أما من حيث القانون كيف يكون عقبة فى طريق جذب الاستثمارات فنجد أن قد يوجد تعدد فى التشريعات الى تنظم الاستثمار فهذا التعدد قد يكون سبباً فى احجام المستثمر عن أن يستثمر أمواله فى الدولة المضيفة بالإضافة إلى ذلك عدم وضوح نصوص القوانين فلا يتوقع تدفق الاستثمار والدولة تتميز تشريعاتها بالغموض يستوى فى ذلك التشريع الرئيسى أو اللوائح التنفيذية او القرارات الادارية وهذا يؤدى بالطبع الى اختلاف تفسير تلك النصوص وتضاربه^(٢)؟.

وكذلك مع تعدد التشريعات يجد المستثمر أنه أمام أجهزة متعددة لابد أن يتعامل معها ومما يزيد الامر سوء غياب التنسيق بين هذه الأجهزة مما يشتت المستثمر ويعيقه . وقد تكون قيود التشريع هى الاعاقة قد يوجد بنوداً تتعلق بمجالات الاستثمار وبنسبة المشاركة الاجنبية، وهذه القيود تعتبر من وجهة نظر المستثمرين من معوقات الاستثمار مادامت تحض من فرص الاستثمار المتاحة لهم وتمنعهم من الحكم فى توجيهات المشروع

1 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير متاح للاستثمار ، ١٩٨٩ ص٤٧ ، ٤٩ .

2 (د. أحمد شرف الدين : طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار (تشخيص الحالة المصرية) ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ،

١٩٩٤ ، ص ١١ .

الاستثمارى . بالإضافة الى ماسبق قد يكون اقتران الحوافز المقررة فى القانون بقيود كثيرة هو العقبة فهذا يحول دون الاستفادة من الحوافز ويعطى مؤشرات متضاربة حول سياسة الاستثمار .

وفى بعض الاحيان يتم صياغة التشريع دون مراعاة لخلفياته الاقتصادية ، فالتشريعات الاقتصادية تعالج ظواهر تتضمن عناصر اقتصادية لا يجوز تنظيمها قانونا دون الاحاطة بمقتضياتها مثال ذلك تشريع الاستثمار فاذا صدر تشريع الاستثمار دون مراعاة المعطيات الاقتصادية لظاهرة الاستثمار فإنه بالضرورة سيكون قاصر لأنه وقع على غير محله . وقد عانى النظام القانونى المصرى فى شقه الخاص بالمعاملة الجمركية^(١) لمشروعات المناطق الحرة من تمثل هذه القصور فضلاً عن الغموض الذى كان يسود بعض أجزائه فإن صياغة نصوصه جاءت على خلاف ما يقتضيه الهدف من إنشاء المناطق الحرة .

ويحضرنا فى هذا الصدد الطريقة التى عالج بها المشرع ، فى مصر ، ظاهرة شركات توظيف الأموال حيث أصدر شريعا احداث اضطرابا شديدا فى نفوس المستثمرين وأفضى الى كساد ملحوظ فى السوق ، وهو ماظهر أثره على حركة الاستثمارات الوافدة بطريق التداعى . صحيح أن ممارسات شركات توظيف الاموال كانت فى حاجة الى التدخل التشريعى الا ان الطريقة الى حدث بها هذا التدخل وتوقيته المتأخر ، اضافة الى تجاهله لبعض مقومات هذه الشركات ، افسد على المشرع هدفه فى استقطاب المدخرات نحو مشروعات التنمية . وعلى اية حال فقد افادت تجربة التنظيم التشريعى المفاجئ والقاصر لظاهرة توظيف الاموال ان القطاع المالى بكل قنوته هو محرك اساسى وفعال للمناخ الاستثمارى العالمى^(٢) .

ومثال آخر ماحدث فى احدى الدول العربية فتحديد سعر المنتج باقل من سعر التكلفة ترتب عليه توزيعه على المستهلكين عبر الاسواق السوداء بضعف التسعيرة الرسمية الامر الذى لم يحقق أى فائدة للمنتج المستثمر أو للمواطنين أو للاقتصاد الوطنى^(٣) ، هنا نشير الى ان صياغة القانون يجب أن تكون دقيقة ومحددة وتضع فى اعتبارها كافة الجوانب الاقتصادية للتشريع لئلا يبالغ الأثر على قرارات المستثمرين الاجانب لاستثمار أموالهم فى بلد ما .

فتثبيط همة المستثمر الاجنبى عن استثمار ماله فى بلد ما بسبب ما تفرضه هذا البلد من قيود واجراءات معقدة عند تحويل عائد رأس المال وأصله الى الخارج فهذا عائق هام لأن المستثمر يريد ان يحصل على عائد ويستطيع أن يتصرف به قدر ما يشاء وبالإضافة الى هذا

1 (د . أحمد شرف الدين : نفس المرجع السابق ، ص ١٢ وما بعدها .

2 (نفس الهامش السابق ، ص ١٣ وما بعدها .

3 (د . ابراهيم شعاته : ملاحظات حول شجيع الاستثمار العربى والأجنبى قريبر مقدم فى ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية (الكويت ١٩٨٩) ، ص ٤ ، ومنشور فى كتاب سياسات الاستثمار فى البلاد العربية ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٢ .

وجود ازدواج ضريبي يلزمه بدفع ضريبة على دخله من الاستثمار مرتين إحداهما في البلد الذى يتم فيه الاستثمار والأخرى في بلده الاصلى^(١).

بالإضافة الى ماسبق ماقد يتعرض له المستثمر من تمييز مجحف يتمثل فيما يفرض من قيود على الاستيراد والتصدير حريف نشاط المستثمر الاجنبى وما قد يوضع من قيود تنظيمية تحدد ما يجب تشغيله من عمال وموظفين وطنين أو تحدد نسبة مايمتلكه الوطنيون من رأس مال المشروع وكذلك مايتعرض له المستثمر الاجنبى من تمييز فى المعاملة أمام القضاء الحاكم بصفة عامة ، وكل هذه أمور تحجم المستثمر الاجنبى وتعد أسباباً لتردده عن الاستثمار فى مشروعات التنمية فى البلاد المتخلفة^(٢).

غير أن أوجه الاستثمار التقليدية لرؤوس الاموال الاجنبية أصبحت غير مرغوبة للبلاد المتخلفة، فى الوقت الذى نقل فيه رغبة المستثمر الأجنبى فى إنشاء مشروعات صناعية فى البلاد المتخلفة خشية ان تصبح منتجاتها منافساً خطيراً لمنتجات المشروع المملوكة له فى وطنه ولاسيما أنه يرجح أن تتمتع المشروعات فى البلاد المتخلفة بمزايا قد لا تتوفر لمشروعاته فى وطنه مثل رخص الأيدى العامة ووفرة المواد الأولية . ويدل على هذا الاتجاه مايقدم عليه الاستثمار الأجنبى الخاص فى البلاد المتخلفة من الاستثمار فى البترول والصناعات الاستخراجية والزراعية . ولذا نجد أن ٤٠% من رؤوس الاموال التى خصصت للتنمية لمشروع كولمبو اتجهت للزراعة والقوى الكهربائية ، وحوالى ٢٥% للمواصلات، وحوالى ٨% للصناعة والتعدين واتجه الباقي للرفاهية الاجتماعية مما يوضح ضالة نصيب الصناعة من رؤوس الموال المخصصة للتنمية^(٣).

والنتيجة ان المستثمر الأجنبى يجد نفسه امام العديد من القيود التى تدفعه للمطالبة بالمزيد من المزايا، وتدفع الدولة المتخلفة الراغبة فى رأس المال الأجنبى للإسهام فى مشروعات التنمية الى بذل المزيد من الترخيبات والتسهيلات له .

1 د. زين العابدين ناصر ، الازدواج الضريبي الدولى وتدخلى المنظمات الدولية لعلاجه ، رسالة دكتوراه، جامعة باريس ، ١٩٦٥ ، ص ٩٥ ، ود. محمد حلمى مراد ص ٣٣٦.

2 (امين عبدالفتاح سلام : نفس المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

3 (انظر مشروع كولمبو ، مجموعة كتب سياسية ، القاهرة ، ص ١٤ .

4 (انظر فيها يتطلبه المستثمر الجنبى الخاص للاقدام على الاستثمار من البلاد المتخلفة

U.N : Methods of Financing Economic Development in Underdeve- Loped Countries, New York , 1949, P. 27-28.

ثانيا

المعوقات الاقتصادية

توجد العديد من المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تدفق رأس المال الأجنبي الى الدول النامية منها ما يتعلق بضعف القدرة على التسويق الإستثماري وعم وجود هيكل تنظيمي للإستثمار ، وضعف القدرة المعرفية للإقتصاد القومي وبيانها كالتالي :

◀ الافتقار الى حرفية الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر :

تسعى الدول الى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال العديد من نوافذ التي يتم من خلالها الإعلان عن ما لدى الدولة من امكانيات وطاقات معطلة يمكن أن تشكل حافزا للإستثمار منها ما يتعلق بمساحة الأراضي الموجودة لدى الدولة .

◀ عدم وجود خريطة استثمارية :

تحتاج الدول الراغبة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى وضع خريطة استثمارية محددة للمناطق الجغرافية الواعدة والجازبة للإستثمار .

◀ وجود البيروقراطية وترهل الجهاز الإداري والهيكل التنظيمي للإستثمار :

حيث أنه في ظل البيروقراطية بمستوياتها العليا والوسيلة والدنيا تعرقل عملية الإستثمار بدءا بالموافقات المطلوبة من الجهات الحكومية المختصة لتملك الأراضي والعقارات وانتهاء بممارسات الموظفين الحكوميين مرورا بسباق الحواجز الذي يخوضه المستثمر للحصول على التراخيص الخاصة بالمشروع ثم ادخال المرافق التي يستطيع من خلالها اتمام العملية الإستثمارية .

◀ الإعتناء المفرط على سياسة الإقتراض⁽¹⁾ :

تعتمد الدول على القروض الأجنبية المفرطة في دعم استراتيجيات التنمية لديها أكثر من اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثالثا

المعوقات المختلفة بالبيئة الثقافية والاجتماعية

◀ تعتبر مساندة القيم والسلوكيات الايجابية من خلال تشجيع الادخار وترشيد الاستهلاك ، وتغليب هذه القيم على المصالح الشخصية لحساب الصالح العام .
◀ الاستعداد لتحمل المسؤولية لتسريع العمليات واختصار الاجراءات .

¹ د . محمد علي شعيب ؛ د . أحمد سعيد عبد اللطيف : استراتيجيات وسياسات الإستثمار ، ط ٤ ، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ ، ٥٢ .

◀ مواجهة الاعلانات الخادعة .

المطلب الثاني

بيان للمعوقات في بعض البلدان العربية

إذا أردنا أن نتعمق في المعوقات التي تعيق تدفق الاستثمار في الدول النامية وخاصة دول قارة افريقيا فنجد ان هذه الدول تكثر بها المعوقات والمخاطر فبالإضافة الى عدم استقرار اسعار الصرف وضعف الجهاز المصرفي في الكثير من دول افريقيا وكذلك زيادة نسب التضخم واسعار الفائدة فكل هذا يعيق تدفق الاستثمار وبالإضافة الى ذلك ندرة العنصر البشري الماهر المدرب على استخدام التكنولوجيا الحديثة فهل يذهب المستثمر ينظر الى كافة الجوانب فيجد به استقرار الدولة وتوفير الحوافز الربحية فلا بد ان ينظر المستثمر الى العائد الذي يحصل عليه من استثماره في هذه الدولة دون غيرها.

أولا : بيان للمعوقات في مصر

وإذا أخذنا مصر باعتبارها من الدول النامية وبحثنا المعوقات التي تقف حائل دون وصول الاستثمارات الاجنبية الى دولة بها العديد من المقومات وتنتافر بها المواد الخام وغيرها من العوامل.

ويتمثل اهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى مصر في

الاتي⁽¹⁾:-

- ◀ الافتقار الى حرفية الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر داخل مصر ، وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات .
- ◀ عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات غير مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات .
- ◀ البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والاجنبي منه بشكل خاص .
- ◀ نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الاجنبي .
- ◀ اقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر بوجه عام على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول دون القطاعات الاخرى .
- ◀ ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ، ومن بينهما مصر خاصة بعد الوحدة الاوروبية .

¹ د. احمد مصطفى معبد ، بحث عن معوقات الاستثمار في مصر ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٨ - ٥٣ .

◀ تتمثل العقدة الرئيسية في الهيكل التنظيمي للاستثمار في مصر عقدة "الحكومة" أي ذلك الظل الثقيل للبيروقراطية المصرية بمستوياتها العليا والوسيطه والدنيا، إزاء عملية الاستثمار ، بدءاً بالموافقات المطلوبة من مجلس الوزراء لتمتلك العقارات والأراضي مثلاً وانتهاءً بممارسات مكاتب الاستثمار في المحافظات التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مروراً بسباق الحوافز الذي يخوضه المستثمر ، للحصول على الترخيص بالمشروع ثم إدخال خدمات المرافق التي مدتها الحكومة الى موقعه ورغم التسهيل الواضح الذي حدث من جراء إدخال نظام (القائمة السلبية) للموافقات الاستثمارية (بمعنى تحديد الأنشطة المحظور قيام الاستثمار فيها والسماح بما عدا ذلك) إلا ان ما يطلق عليه المستثمرون (نقص أو انعدام الشفافية) ظل حاجزا مهما من جراء عدم وضوح وعدم بساطة النظم والتشريعات والاجراءات واتمام المعاملات وفق قواعد عامة معلنة وبدون استثناء ، وكان عدم توافر هذا (المناخ) دافعا لظهور ثقب عديدة نفذ منها الهاربون من سباق الحواجز والواصلون الى نقطة النهاية كل بطريقته الخاصة ، مما فتح الباب أمام ممارسات الفساد الإدارى الموسعة .

أمام هذا كله تبلور مطلب عام للمستثمرين خاصة الأجانب منهم ، حتى أولئك العارفون ببواطن الإدارة المصرية من خلال وكلائهم العاملين فى مكاتب تمثيل الشركات الأجنبية والمكاتب العالمية ومكاتب الفروع والشركات التابعة أو المرتبطة ، ذلك المطلب العام الذى يتراوح بين تبسيط الاجراءات وایجاد كيانات مستقلة نسبياً من الحكومة المركزية فى مواقع الاستثمار .

◀ عدم فاعلية نظم تسوية المنازعات الضريبية والجمركية بوجود صعوبة كبيرة فى التعامل مع القوانين فى مصر فهناك اطالة اجراءات التقاضى وتشدها وصعوبة تنفيذ الاحكام كل هذا يعيق الاستثمار ، فالمستثمر لا يريد ان يستثمر امواله فى دولة تعيق تقدمه وتكثر بها قوانين واجراءات متشددة ولا تيسر التعامل مع المستثمرين .

◀ ضعف النظم المالية :

مع صعوبة التعامل مع النظم فى مصر وخاصة النظم المالية وتعقيدات فى اسواق رأس المال المصرية وكذلك الاسواق ذات العنصر الاجنبى حيث تفتقر هذه الاسواق الى الشفافية والرقابة .

◀ المضاربة ونزوح رؤوس الاموال الى الخارج .

◀ حيث تعرضت مصر فى الاونة الاخيرة الى نوع من المضاربات على العملات المحلية وهروب رؤوس الاموال الى الخارج بكميات كبيرة جدا ، وذلك للتحفظ الذى كان موجوداً فى سعر الصرف وعدم استقراره فى المرحلة السابقة مما ادى الى تراجع قيمة العملة الوطنية وانهيار البورصة ، مما ادى الى المزيد من اللجوء للاقتراض الداخلى والخارجى فى

محاولة للسيطرة على ميزان المدفوعات وعلى تدهور سعر الصرف ومحاولة ضبط اسواق الصرف.

وقد شهد الاقتصاد المصرى فى الاونة الاخيرة اتجاهاً متزايداً نحو تدفق رؤوس الاموال والنقد الاجنبى الى الخارج ، وقد اتخذ هذا النزوح اكثر من شكل¹ :

أ- نزوح رؤوس الاموال الاجنبية الى الخارج ، خاصة رؤوس الاموال قصيرة الأجل والتي عملت بالبورصة المصرية ، خاصة بعد وقوع الأزمة المالية الآسيوية خلال عامى ١٩٩٨/٩٧ ، حيث اتجه عدد كبير من اصحاب رؤوس الاموال المستثمرة فى البورصة الى بيع أوراقهم المالية خوفاً من امتداد الازمة الى مصر ، أو لمعالجة مراكزهم المالية التي تاثرت بفعل الزمة المالية الآسيوية ، وقد استمر هذا النزوح حتى انتهاء الازمة المالية. وفى نفس الاتجاه تزايدت تحويلات عوائد ودخول استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج ، خاصة بعد إلغاء القيود على تحويلات النقد الأجنبي الى الخارج بعد تعديل القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذي كان يقضى بضرورة مرور ستة أشهر على الأقل قبل تحويل أرباح استثمارات رؤوس الأول الى الخارج وعدم السماح للأجانب بتحويل أكثر من نصف أجورهم ومرتباتهم الى الخارج .

ب- اتجاه الاستثمار المصرى المباشر الى الخارج وهو نمط جديد من نزوح رؤوس الأموال المصرية الى الخارج ولم يكن بالكثافة التي شهدتها السنوات الماضية.

ج- الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية فى الخارج .

د- ما يتم من إيداعات للجهاز المصرفى فى الخارج حيث تم بالنقد الأجنبي . وتمثل تلك الإيداعات شكلاً من أشكال نزوح رؤوس الأموال الى الخارج ، حيث قدرت قيمة أرصدة البنوك التجارية العاملة فى مصر لدى المصارف الأجنبية بحوالى ٢,٩ مليار دولار، أى يوازى ٢٢,٥% دولار فى نهاية ديسمبر ١٩٩٩ .

هـ- هذا بالإضافة الى هروب رؤوس الأموال المصرية الى الخارج ، وبالرغم من عدم توافر البيانات الدقيقة حول حجم تلك الأموال، إلا أنها شهدت تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ويمكن الاعتماد على بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات خلال السنوات السابقة كمؤثر يعكس ارتفاع حجم تلك الأموال، حيث ارتفعت قيمة هذا البند من ٢٦١ مليون دولار ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٠٤٣ (١٩٩٧-١٩٩٨) ثم إلى ١٣١٢ (١٩٩٩-٩٨).

¹ (د . السيد عبد المولى : انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلى الى مصر ، الظاهرة والأسباب ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٧١ ، ٤٧٢ ، يوليو - أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ٨٩ .

وقد فاقم من التأثيرات السلبية لنزوح رؤوس الأموال إلى الخارج تراجع حجم الاستثمار المباشر في مصر من حوالى ١١٠٣ مليون دولار في ١٩٩٨/٩٧ إلى ٧١١ مليون دولار ١٩٩٩/٩٨^(١).

معوقات النظام الضريبي:

حيث يتميز النظام الضريبي المصرى بعدم المرونة بمعنى أن الضرائب تتسم بسعر مرتفع وبكثرة الاعفاءات فى غير محلها ، فالنظام الضريبي المصرى لا يتسم بالمرونة الكافية التى جعله قادر على اقتطاع القدر الأكبر من الزيادة الحاصلة فى الناتج المحلى الاجمالى اى ان يكون معدل الاقتطاع الحدى لهذا النظام مرتفعا وأهمية النظام الضريبي ترجع الى ضرورات التنمية التى تتطلب تعبئة الموارد من أجل تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير الجهاز الانتاجي^(٢).

وكذلك يعد من المعوقات ركود النشاط الاقتصادى وعجز ميزان المدفوعات وكذلك زيادة نسب التضخم . هذه المشاكل زادت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وكذلك انخفاض معدلات الادخار وانخفاض معدلات الاستثمار الاجنبى وشيوع عدم الثقة بين المستثمرين وعدم تمتع الادارة الاقتصادية بالقوة وشيوع الفساد بها وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة.

وتعد من أهم المعوقات ايضا عدم ملائمة مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات.

و يشير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو ايجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي على حركة واتجاهها الاستثمارات ، وهى تشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية ، فالوضع العام والسياسى للدولة ومدى مايتسم به من استقرار وتنظيماتها الادارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانونى ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازنه وسهولة اجراءاته ، وسياسات الدولة الاقتصادية واجراءاتها ومدى توازنها ووضوح رؤيتها ، وطبيعة السوق وألياته وإمكانياته من بنيته التحتية وعناصر انتاج كل هذه مكون لمناخ الاستثمار وهى جميعا عناصر متداخلة ومترابطة^(٣).

1 (د. أحمد مصطفى معبد ، مرجع سابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

2 (د. السيد عبدالمولى : النظام الضريبي المصرى وامكانيات تطويره ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٣٢ ، لسنة ١٩٩٣ ، ص ٢١ .

3 (د. أحمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٧٢٦ ؛ د. أحمد مصطفى معبد: نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ود. صفوت عبدالسلام عوض : بحث بعنوان الاستثمار المباشرة امكانيات تطوره فى ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية ، ص ٦٢ .

وإذا نظرنا لمدى توافر هذا المناخ الاستثماري في مصر نجد أنه من الصعب توافره في الفترة الحالية فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الازمات اذا فمناخ الاستثمار في مصر لم يساعد على زيادة نصيب اقتصادها من التدفقات الاستثمارية.

معوقات الاستثمار لدى دولة العراق

باعتبار دولة العراق من البلدان العربية النامية التي تسعى جاهدة لتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الدولة الا أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاستثمار بها ومنها⁽¹⁾:

أولاً : الأمن :

إن فقدان الأمن من العوامل الطارئة بشدة للاستثمار الأجنبي إذ من المعلوم أن رأس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الأكثر أمناً فبالتالي هناك علاقة طردية بين توفر الأمن والاستثمار الأجنبي .وقدر تعلق الأمر بالعراق فقد عانى في السنوات السابقة من فقدان الاستقرار الامني . ولكن وبعد خطة فرض القانون فان الوضع الأمني قد تحسن عن السابق وهو يتجه الى المزيد من التحسن مما يسجل نقطة ايجابية في صالح تشجيع الاستثمار الأجنبي .

ثانياً : البنية التحتية :

مما لا شك فيه ان البنية التحتية المتمثلة (بالطاقة الكهربائية والوقود والنقل وبناء التحتية من موانئ بحرية ومطارات وسكك حديد وطرق وجسور وخدمات الاتصالات وخدمات مالية ومصرفية وتأمين وتوفير مياه) فان جميعها تشكل حزمة من العوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي ويلاحظ ان العراق يعاني نقصا في البنية التحتية المشجعة للاستثمار الأجنبي خصوصا في مجال الطاقة الكهربائية وسهولة الحصول على الوقود ، وضعف الخدمات المصرفية وعدم تطورها بالدرجة الكافية بما يوازي دول الجوار على الأقل .

ومن هنا لابد ان تقوم الدولة بواجبها من خلال الاستثمار العام بإعادة البنية التحتية القائمة وزيادتها بما يتلاءم مع الزيادة في عدد السكان في العراق كي تشجع على الاستثمار الأجنبي .ومن الجدير بالذكر ان الدولة تسعى الى توفير التمويل اللازم لهذا الغرض من خلال الموازنة الوطنية والقروض الخارجية اذ تم تخصيص مبالغ القروض الميسرة التي حصل

(1) <http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=22>

عليها العراق لإعادة إعمار البنية التحتية ومن المؤمل ان يساهم ذلك في تأمين جانب من البنية التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً : البيانات الإحصائية :

تعد البيانات الإحصائية عن الاقتصاد الكلي في أي بلد من الأمور المهمة جداً للاستثمار الأجنبي لمعرفة مجالات الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا بتوفير البيانات من مكونات الناتج المحلي الإجمالي من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخدمات الخ .

ومعدلات التضخم السائدة وإحصاءات مالية حكومية من اجل التعرف على السياسة المالية للدولة والتوجهات الضريبية. وكذلك إحصاءات المسح النقدي من اجل التعرف على السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة بالإضافة الى إحصائيات التجارة الخارجية لمعرفة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بما يعكس الهيكل الاستهلاكي والإنتاجي للبلد. عليه لابد من توفير خارطة استثمارية للعراق تؤثر عليها أماكن وأنواع الفرص الاستثمارية المتوفرة والترويج لها ، علاوة على توفير البيانات الإحصائية وفق المعايير الدولية .

رابعاً : الإطار القانوني :

على الرغم من تشجيع او سن قانون الاستثمار الأجنبي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ فإنه يحتاج الى إصدار التعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ هذا القانون بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الاجنبية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر^(١).

خامساً : الفساد الإداري :

تواجه عملية الاستثمار الأجنبي في أي مكان مشكلة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال الرشوة والعمولات غير القانونية ولا يستثنى العراق من ذلك وعليه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز عمل الدوائر الرقابية ونشر ثقافة النزاهة .

سادساً : ارتفاع الأجور :

يلاحظ ان الأجور في القطاع الخاص تسير نحو الارتفاع بصورة عامة على الرغم من البطالة المنتشرة في العراق نتيجة تسارع معدلات التضخم من ناحية وزيادة الأجور في القطاع العام من ناحية أخرى وبالتالي سيشكل تحدياً مستقبلياً للاستثمار الأجنبي ، وقد يزداد هذا الأمر تعقيداً عند قدوم الاستثمارات الأجنبية وممارسة نشاطها على ارض الواقع^(٢).

(1) <http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=23>

(٢) حمدي حمزه حمد دور مكافحة الفساد الاداري والمالي بحث دبلومة قانون عام سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ص ١٧

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح جليا أنه لا يمكن اطلاقاً إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتحقيق التنمية للأقطار ، وأن جميع دول العالم على حد سواء لم تعد ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر على انه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق و المنافسة التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين الدول حتى المتطورة منها من أجل توافير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام بأستثماره.

الا أنه وفي الجهة المقابلة لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات الاجنبية، لذا وجب على الدولة المضيفة أن تتعامل مع هذا الأستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ماتريده أن يحدث من آثار ايجابية.

كما أنه وحتى تستطيع هذه الدول استقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه، و لعل أثر السياسة الضريبية أو بالأخرى أدوات السياسة الضريبية من أدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ، فترشيد النفقات العمومية (كأداة من أدوات أثر السياسة الضريبية) وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الأستثمار (نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجزير الدولة الأستقطاب المستثمر الأجنبي، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التيسير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر فتحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري .

أما من الجهة الأخرى فنجد أن هناك وسيلة أخرى تساعد على جلب المستثمر الأجنبي ألا وهي الحوافز والإمتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي .

قائمة المراجع

- ١- عمر بها تا تشاربا، وبيترج ، وسونيل شارما:- أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤس الأموال الخاصة ، مجلة التمويل والتنمية يونيه ١٩٩٧ ص٩.
- ٢- د. رضا عبدالسلام : محددات الاستثمار الجنبى المباشر فى عصر العولمة دراسة مقارنة المكتبة العصرية ، ص٩٧.
- ٣- د. السيد عبدالمولى : المعاملة الضريبية للاستثمار الاجنبية ؛ دار النهضة العربية ، ص ١٠.
- ٤- د. نزية عبدالمقصود : دور السياسة الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ؛ رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٧ وما بعدها .
- ٥- مصطفى عز العرب: الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٤ _ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٩٧ ، ٩٨ .
- ٦- د. مصطفى عز العرب : الاستثمار الاجنبية . المرجع السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
- ٧- د. مصطفى عز العرب : الاستثمارات الاجنبية . نفس المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
- ٨- د. رضا عبدالسلام : نفس المرجع السابق ، ص ٩٨ وما بعدها
- ٩- مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية .
- ١٠- مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مرجع سابق ص ٧٨ وما بعدها .
- ١١- مشار إليه د. عبد الكريم بن عراب ود . فريد كورتل : أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مرجع سابق ص ٨٠ وما بعدها.
- ١٢- د. رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨ وما بعدها .
- ١٣- شروق حسين : الإستقرار الأمنى والسياسى السبيل الوحيد لجذب رأس المال الأجنبي ، بدون دار نشر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢ .
- ١٤- د. رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ .

- ١٥- د. رمضان صديق : الضمانات القانونية والحوافز الضريبية . نفس المرجع السابق ، ص ٣٨ ؛ و د. السيد عبد المولى : نفس المرجع السابق ، ص ١٠ .
- ١٦- د. ابراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الاجنبية مصر المعاصر ٨٣١ العدد ٤٢٧ يناير ١٩٩٢ ، ص ٨ .
- ١٧- د. جمال الدين ابوبكر محمد : دور السياسة الضريبية فى التوزيع القطاعى للاستثمارات فى مصر ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤ .
- ١٨- د. رضا عبدالسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
- ١٩- د. عبدالحفيظ عبدالله : المدخل لدراسة الشريعة الاقتصادية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٠٠ .
- ٢٠- د. حسين عمر : الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، بدون سنة نشر ، ص ٥٧ .
- ٢١- د. صفوت عبدالسلام عوض الله : الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار والتنمية فى مصر ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .
- ٢٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير متاح للاستثمار ، ١٩٨٩ ص ٤٧ ، ٤٩ .
- ٢٣- د. أحمد شرف الدين : طرق ازالة المعوقات القانونية للاستثمار (تشخيص الحالة المصرية) ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ١٩٩٤ ، ص ١١ .
- ٢٤- د. أحمد شرف الدين : نفس المرجع السابق ، ص ١٢ وما بعدها .
- ٢٥- نفس الهامش السابق ، ص ١٣ وما بعدها .
- ٢٦- د. ابراهيم شحاته : ملاحظات حول شجيع الاستثمار العربى والأجنبى تقرير مقدم فى ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية (الكويت ١٩٨٩) ، ص ٤ ، ومنشور فى كتاب سياسات الاستثمار فى البلاد العربية ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٢٧- د. زين العابدين ناصر ، الازدواج الضريبي الدولى وتدخلى المنظمات الدولية لعلاجه ، رسالة دكتوراه، جامعة باريس ، ١٩٦٥ ، ص ٩٥ ، ود. محمد حلمى مراد ص ٣٣٦ .
- ٢٨- امين عبدالفتاح سلام : نفس المرجع السابق ، ص ١٤٣ .
- ٢٩- انظر مشروع كولمير ، مجموعة كتب سياسية ، القاهرة ، ص ١٤ .
- ٣٠- انظر فيها يتطلبه المستثمر الجنبى الخاص للاقدام على الاستثمار من البلاد المتخلفة
- ٣١- د . محمد علي شعيب ؛ د . أحمد سعيد عبد اللطيف : استراتيجيات وسياسات الإستثمار ، ط ٤ ، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ ، ص ٥٢ .
- ٣٢- د. احمد مصطفى معبد ، بحث عن معوقات الاستثمار فى مصر ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٨ - ٥٣ .

- ٣٣- د . السيد عبد المولى : انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى مصر ،
الظاهرة والأسباب ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٧١ ، ٤٧٢ ، يوليو - أكتوبر
٢٠٠٣ ، ص ٨٩ .
- ٣٤- د. أحمد مصطفى معبد ، مرجع سابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .
- ٣٥- د. السيد عبدالمولى : النظام الضريبي المصرى وامكانيات تطويره ، مجلة مصر
المعاصرة ، العدد ٤٣٢ ، لسنة ١٩٩٣ ، ص ٢١ .
- ٣٦- د. أحمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٧٢٦ ؛ د. أحمد مصطفى معبد: نفس
المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ود. صفوت عبدالسلام عوض : بحث بعنوان الاستثمار
المباشرة امكانات تطوره فى ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية ، ص ٦٢ .
- ٣٧- حمدى حمزه حمد دور مكافحة الفساد الادارى والمالى بحث دبلومة قانون عام سنة
٢٠١٢-٢٠١٣ ص ١٧

- 1- Saskia K.S.Wilhelms (1998) : L'investissement étranger direct et ses
elements déterminants dans les économies
naissante, washington ,Agence des etats unis pour le développement
international ,juillet 1998,pp :28-34.Voir Site Internet :
www.eagerprojet.com .
- 2- U.N : Methods of Financing Economic Development in Underdeve-
Loped Countries, New York , 1949, P. 27-28.
<http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=22>
- 3- <http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=23>

فهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٥
الفصل الأول... (عوامل جذب الاستثمار ومعوقاته).....	٩
المبحث الأول.. (عوامل جذب الاستثمار الأجنبي).....	١٠
المطلب الأول.. (عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة).....	١١
المطلب الثاني.. (تصنيفات عوامل الجذب).....	١٧
المبحث الثاني.. (معوقات جذب الاستثمار الأجنبي).....	٢١
المطلب الأول.. (القانون كمعوق من معوقات الاستثمار).....	٢٢
المطلب الثاني.. (بيان للمعوقات في بعض البلدان العربية).....	٢٦
الخاتمة.....	٣٢
القائمة المراجع والمصادر.....	٣٣